طالبوا بدعم اتحاد الحقوقيين العرب.. فعاليات سياسية:

مخاوف سياسية من وقوع البحرين في فخ التقارير الحقوقية المغلوطة

محمد المران

سميرة رجب

بثينة القاسم

جانب من ندوة جمعية الحقوقيين «أرشيفية»

يوسف الهاشمي

عبدالجبار الطيب

د.محمد الأنصاري

المران: 2,5 مليون دولار يتسلمها بحرينيون لنشر الأكاذيب ضد المملكة

اتحاد الحقوقيين العرب و50 منظمة دولية يتصدون للأخبار المغلوطة

رجب: المؤسسات العربية مهمشة ومطلوب دعمها من الحكومات

الهاشمي: البحرين ليست مدينة فاضلة ولكننا حققنا إنجازات في مجال حقوق الإنسان

كتبت - زينب عبدالأمير:

أبدت فعاليات سياسية مخاوفها أن تقع البحرين في فخ التقارير الحقوقية المغلوطة التي تحيك شباكها أيادٍ أجنبية تستخدم شخصيات حقوقية بحرينية تعمد إلى تشويه صورة المملكة في المحافل الدولية، وأشار مراقبون سياسيون إلى أن ما يحدث حالياً مع البحرين هو ذاته ما حدث في العراق التي كانت "محفوفة بتقارير كاذبة تدخلت على أثرها يد محتلة زعمت أنها جاءت لانتشال العراق من ممارسات خاطئة ضد حقوق الإنسان".

جاء ذلك على هامش ندوة اتحاد الحقوقيين العرب التي نظمتها جمعية الحقوقيين البحرينية، حيث زار وفد الاتحاد الجهات الديمقراطية بالمملكة، واطلع عن كثب على ما يثبت عكس ما تقوله بعض الشخصيات الحقوقية حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

وتساءلت الفعاليات السياسية حول رواج تقارير "هيومن رايتس ووتش" و"مراسلون بلا حدود" في الغرب بينما لا تسمع آراء اتحاد الحقوقيين العرب.

وقال الناشط السياسي محمد المران: الهجمة التي نتلقاها هي "هجمة صفوية وليست شيعية"، فالبحرين والعراق ودول الخليج تتجانس فيها المذاهب وتتعايش مع بعضها منذ آلاف السنين، ولكن "الهجمة الصفوية تهدف للتوسع على حساب الخليج العربي، والبحرين مستهدفة من الداخل والخارج كما استهدف الخونة العراق" على حد قوله.

وأضاف: لكن في داخل البحرين هناك جبهة صامدة للشعب والمواطنون بجميع أطيافهم ومذاهبهم، متكاتفون ويحمون الجبهة الداخلية، ولكن هناك "شوائب وقلة قليلة تحاول أن تستفيد من هذه الحركة والانقلاب والاحتلال الذي حدث في العراق وتطبيقه في البحرين"، لكن بفضل الله دائماً نقول إن "البحرين طائفة واحدة وهناك مذهبان فكلنا عرب متعايشون على الأرض البحرينية سواء سنة أو شيعة، الجميع يدعم القيادة في وجه الأطماع الأجنبية".

لدينا أسس ديمقراطية ونحاول تصحيح الأخطاء

وتابع المران: "حسب معلوماتنا فإن هؤلاء الذين يهرعون بتقاريرهم المغلوطة عن البحرين للأسف يتسلمون 2,5 مليون دولار لنشر الأكاذيب المغلوطة والعملية مستمرة فهناك في الخارج من المنظمات من يستفيد معهم بالمكسب المادي ليحرر تقارير ضد البحرين ولكن بفضل الله تعالى بعد المشروع الإصلاحي لجلالة الملك نفتخر أن في البحرين ليس لدينا سجين رأي أو سياسي، فجميع السجناء مثبت جرمهم ولدينا قضاء عادل ونزيه".

واستطرد في استعراض الإنجازات الديمقراطية التي حققتها المملكة: "الكل يشهد ذلك، لدينا أدوات تشريعية تعمل للبحرين، وحكومة تنفيذية تعمل لتنفيذ كل ما له صالح للوطن والمواطن ولا نقول بأننا دولة أفلاطونية، ولكن لدينا أسس ديمقراطية ونحن نحاول أن نصلح الأخطاء إن وجدت ونسبة العاطلين ضئيلة جداً والمستوى العلمي عالٍ لدينا، والدولة تفتح مشاريع تستقطب العاطلين لتوظيفهم وتوفير الحياة الكريمة".

وأضاف: "أما بالنسبة للتقارير المغلوطة فاتحاد الحقوقيين العرب بعد لقائنا معه وعدنا بالتحرك على المستويات الخارجية والداخلية لدرء هذه التقارير. المضحك في الأمر أن التقارير تأتي من مركز متحل ليس له صفة اعتبارية، ولن نسمي هؤلاء خونة ولكن مغرر بهم وينفذون أجندات خارجية ونود من الخارجين على القانون أن يندمجوا مع المجتمع ويخدموا الوطن بطاقاتهم. ويجب أن يكون كل من يحمل الجواز البحريني مواطناً صالحاً لنرتقي لمصاف الدول المتقدمة، نتمنى من البحريني أن يفاخر ببلده وليس بمذهبه حتى تكون سعداء في البلد، فالمشروع الإصلاحي وفر كل الدعم للسياسيين، الكتاب، الصحافة، الجمعيات، والحقوقيين وفتح لهم المجال ليبدوا آراءهم".

ضرورة عدم التمسك بالتقارير المغلوطة

وأكدت عضو مجلس الشورى سميرة رجب أن المقاربة التي صاغها أمين عام إتحاد الحقوقيين العرب شبيب المالكي في دراسة له حول أوضاع البحرين والعراق صحيحة، مشيرة إلى أن القراءة السياسية للوضع تشير إلى أن البحرين على مشارف ما يحدث في العراق نتيجة لإصرار الغرب على التمسك بتقارير مغلوطة عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

وقالت: "أبدى د.شبيب تخوفاً شديداً من جراء أن تكون البحرين هي الخطوة الأخرى في مخططات كبرى بدأت في العراق، ومخاوف المالكي نفس مخاوفنا، فأنا كمراقب سياسي أستطيع أن أحلل هذه المخاوف، أمريكا وبريطانيا كدول حليفة لنا احتلت العراق وفتحت لإيران كل الأبواب في العراق ومنحته القوة في المنطقة، لتصبح قوة نافذة فأصبح الخطر الإيراني يشكل تهديداً كبيراً على المنطقة بمساعدة حلفائنا الأمريكان والبريطانيين ومساعدة لم تكن خافية بل أصبح ذلك معلناً رغم كل ما يدور في الأروقة الدولية حول خلافات غربية وإيرانية فمن حق شعوب هذه المنطقة أن تقلق وتخاف وهي ترى سلوك إيران في الخليج والتحدي الإيراني للخليج أن تخاف على مصالحها ومستقبلها كشعوب".

وأضافت: "لشدة بشاعة ما حدث في العراق إبان ذلك الاحتلال المستمر حتى اليوم فإن ذلك يدعو الكثير للخوف والقلق، وأعتقد أن البحرين معرضة لنفس السيناريو وهذه هي قراءتي للوضع إذ عرفنا أن التقارير المغلوطة كانت تعلن في الخارج والغرب يعرفون أنها مغلوطة ولكنهم يصرون عليها وعلينا أن نفسر هذا السلوك، فقد حدثت نفس هذه الأكاذيب بالنسبة للعراق، والآن نكتشف بأن ما قيل عن العراق بجله كان خاطئاً".

أين الدعم المالي العربي للحقوقيين؟

وقالت رجب: "اتحاد الحقوقيين العرب مؤسسة مهمة جداً وفيها كوادر عالية الكفاءة مؤهلة علمياً تعطيها من القوة أن تدخل كل المحافل الدولية إضافةً إلى ما تملكه الكوادر من حماس للدفاع عن الشأن العربي في كل مكان، ولكن هذه المؤسسة كباقي المؤسسات العربية الهامة والخطيرة التي قد يكون لها شأن في الدفاع عن مصالحنا مهمشة كمؤسسة وليس هناك دعم مالي يساعد هذا الاتحاد في توسعة جهوده وتنشيطها، وليس هناك عمل يقوم اليوم بدون سيولة نقدية يعين على الحركة وعلى الاتصال والتواصل، فالأنظمة العربية كعادتها لا تلتفت لهذه المؤسسات العربية الهامة والكبيرة في الوقت الذي تعاني فيه من أخطار مؤسسات سخيفة وصغيرة ترفع صوتها عالياً في المحافل الدولية ضد مصالحنا لأن هذه المؤسسات الأخرى مدعومة مادياً وسياسياً من أطراف دولية وإقليمية كبيرة وتدفع بسخاء لتنشيط جهودهم وفي النهاية نكون نحن الخاسرين".

وتابعت: "المطلوب من الأنظمة العربية تبني مؤسسات كاتحاد الحقوقيين العرب وتدعمهم لا أن تتجاهلهم، فالمؤسسات الموجودة لدينا تقوم بعمل معاكس تماماً، هي مؤسسات قائمة لكنها مهمشة، فدول الغرب تساند منظمتي "هيومن رايتس ووتش" و"مراسلون بلا حدود" لتحقيق استراتيجيات غربية وليس لحكمة أخرى كقضايا إنسانية أو شأن إنساني هام وإنما هذه المنظمات التي ذكرت هي أدوات الغرب اليوم في المنظمة، فقد كان الاستعمار هو الشكل المباشر للهيمنة اليوم والاستعمار له أذرع كثيرة ومنها هذه المنظمات الحقوقية".

ورأت أن هذه الدول تهتم بشأن هذه المنظمات وتدعمها مادياً ومعنوياً، داعيةً الدول العربية أن تعترف بالاتحاد العربي الحقوقي والمنظمات الحقوقية العربية وتستعين بها، وتجعلها مرجعاً رئيساً لها لتمثيلها بالمحافل الدولية".

الحرص في استقاء المعلومات

وأبدت الكاتبة بصحيفة البلاد بثينة القاسم ملاحظاتها حول مستوى الحضور والتغطيات الإعلامية، التي كان يجب أن تكون أعلى من هذا المستوى وضعف التغطية الإعلامية، متسائلة عن ضعف وجود الصحف؟ وما هية أجندتها؟.

وعن التقارير المغلوطة حول البحرين قالت: "تقال علناً في المحافل الدولية فحقيقة يجب أن نكون حريصين في استقائنا للمعلومة، للأسف إن كثيراً من المنظمات لها مطامع وأهداف منافية لأجنداتها الحقيقية وتظهر خلاف ما تبطن وتدعي الإنسانية والشفافية ولكن لديها ملفات مغلوطة وعلى هذه المنظمات أن تتوخى الدقة في حصولها على المعلومة كمنظمات حقوقية أيضاً".

وأضافت: "أدعو جميع المشتغلين بهذا القطاع أن يكتفوا بالجوانب الإنسانية في محاولة محاكاة الغرب، وقد طرحت نقطة هامة لم تعطَ أهميتها لأن المجتمع البحريني أصبح غارقاً في الطائفية، تطرقت لضرورة عدم زج الحقوقيين أنفسهم في غياهب النصوص الفقهية، فالحقوقيون اليوم يطالبون بإلغاء عقوبة الإعدام، ولا ننسى بأن لدينا آية قرآنية تبيح الإعدام (وجعلنا لكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) ويجب على الحقوقيين ألا يحاكوا الغرب على حساب الجوانب الفقهية، فلكل مجتمع خصوصيته الغرب مثلاً يبيح الجنس قبل الزواج فهل نبيحه نحن أيضاً؟ يجب أن نحترم ذواتنا وتقاليدنا واحكامنا الإسلامية، ولكن الندوة لم تعطِ ذلك التسليط الإعلامي الكافي، إلياس خوري والمالكي عرب فلماذا التشكيك بكل ما هو عربي؟ لماذا نعتمد على تقرير "مراسلون بلا حدود" و"هيومن رايتس ووتش"؟".

متابعة اتحاد الحقوقيين العرب

وفي سياق ذي صلة قال رئيس جمعية الحقوقيين وعضو اتحاد الحقوقيين العرب يوسف الهاشمي: اتحاد الحقوقيين العرب منظمة غير حكومية ولها صفة الاستشارية في الأمم المتحدة ومكونة من 15 جمعية حقوقية في الوطن العربي، مؤمنين بالفكر الأيدلوجي القومي ويدافعون عن قضايا العرب إجمالاً، وأي قضية عربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية حيث يقومون بشم أي مؤامرة في الوطن العربي.

وأضاف: "مما لاشك فيه أن البحرين تتعرض لهجمات غير محددة عبر تقارير تفتقد للمصداقية، الهدف منها النيل من المشروع الإصلاحي وتصوير البلد بأنها تعيش في حكم شمولي وهو خلاف الواقع وكانت زيارة وفد اتحاد الحقوقيين العرب في البحرين بغرض رؤية الواقع والتطورات التي حدثت للبحرين في السنوات التسع الأخيرة وزياراتهم أفادتهم كثيراً وكان لديهم برنامج زيارات في البحرين حيث زاروا الشورى والنواب والمحكمة ووزارة الداخلية للوقوف على ممارسة التشريع والرقابة ودور المحكمة الدستورية وجميع هذه الأمور شاهدوها بأعينهم لتكون لديهم أدوات للرد على هذه التقارير المغلوطة".

وعن الوضع الحقوقي في البحرين قال: "نحن لا نزعم أن البحرين مدينة فاضلة وأعتقد بأننا قطعنا شوطاً كبيراً في مجالات حقوق الإنسان وبدأت في التأكيد على النصوص الدستورية المتعلقة في الحقوق والحريات وهذه النصوص الموجودة في الدستور بطبيعة الحال، وتوجد قوانين وإجراءات إدارية لتحقيقها على أرض الواقع فيما يتعلق بالنص المتعلق بالرقابة الدستورية وفعلاً صدر قانون المحكمة الدستورية وصدرت قوانين تنظم مجلسي الشورى والنواب وقطعنا شوطاً كبيراً خلال فترة وجيزة فالديمقراطية لا تنتهي بل هي متطورة وقابلة للتطوير والبحرين مازال عمرها الديمقراطي قصيراً ويحتاج إلى تراكم من الخبرات".

وزاد الهاشمي: "التعاطي مع الديمقراطية يحتاج إلى فهم لأصول العملية الديمقراطية والحرية نفسها ممارسة بحيث تصبح عريقة يربى الإنسان عليها وليست حقنة يحقن بها، هي مسألة مرهونة بتعاطي الدولة والمجتمع نفسه، فلو تلاحظون فهناك عدد كبير من الجمعيات الأهلية وقانون الجمعيات السياسية إضافةً إلى حرية الصحافة وما كل هذه الصحف الموجودة إلا مؤشرات بأننا نسير في الاتجاه الصحيح ونطمح لمزيد من التطوير، فحتى القيادة بينت أن الديمقراطية هي عملية قائمة على التطوير".

انطباعات إيجابية حول حقوق الإنسان

من جانبه، قال رئيس لجنة حقوق الإنسان والناطق الاعلامي لجمعية الحقوقيين عبدالجبار الطيب: اقمنا هذه الندوة لغرض الحصول على آراء عدد من رجال الرأي والسياسة والقانون في المملكة، وقمنا بدعوة عدد من الشوريين والناشطين الحقوقيين لكي يوجهوا نظرهم بصورة واقعية حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين أمام وفد اتحاد حقوقيين العرب الزائر وقمنا بجولة معهم في أرجاء البحرين وأخذوا انطباعاً إيجابياً عن تطور حقوق الإنسان في المملكة وهو التطور الذي حثهم لكي يتعهدوا بالرد على التقارير المغلوطة التي تقدم في مجلس حقوق الإنسان عبر ممثل اتحاد الحقوقيين العرب المقيم في جينيف د.إلياس خوري".

وأضاف: "قام وفد الحقوقيين العرب بزيارة لوزارة الخارجية للاطلاع على دور السفارات والقنصليات في الخارج والنظر بأوضاع البحرينيين في الخارج، وزار رئيس الأمن العام الذي بيّن لهم دور الوزارة في صون وتعزيز حقوق الإنسان وناقشوا معه عدداً من التساؤلات فيما يتعلق بأوضاع السجناء في مملكة البحرين وخطة وزارة الداخلية في توفير الأمن والاستقرار في ربوع البحرين إضافةً لمجموعة من الزيارات إلى محكمة التمييز حيث قابلوا مجموعة من القضاة الذين بينوا لهم دور المحكمة الكبير في إرساء مبادئ قانونية وقواعد دستورية تحمي وتصون حقوق الإنسان".

ضرورة التكاتف مع القيادة

وتابع: "ناقش المنتدون محور قضايا الأمة العربية وبينوا أن هناك مخططاً من الدول الأجنبية لتعزيز مبادئ استعمارية في البحرين حيث أوضح الأمين العام لاتحاد الحقوقيين العرب شبيب المالكي أن ما حصل في العراق هو ذات السيناريو الذي بدأ يحصل في البحرين وبالتالي دعا المنتدين إلى ضرورة الوقوف والتكاتف يداً واحدة مع القيادة السياسية في المملكة مع ضرورة التمسك بمبدأ المواطنة والابتعاد عن الأفكار المذهبية والطائفية حيث ينص على مبدأ المساواة بين المواطنين وفق حقوق الحريات الدستورية بعيدا عن الأفكار المذهبية والطائفية".

وأردف: "الاعتزاز بالهوية الفرعية الطائفية هي أكبر مشتت لتماسك الأمة، وأوضح ممثل الحقوقيين العرب في جنيف إلياس خوري بأن هناك شخصيات وجمعيات بحرينية تحاول جاهدة تشويه صورة البحرين في مجلس حقوق الإنسان وتحديداً "مركز البحرين لحقوق الإنسان" و"جمعية شباب حقوق الإنسان"، ودار النقاش في دور هاتين الجمعيتين بالتشويه".

وبيّن أن الاتحاد سيقف ضد أعمال هاتين الجمعيتين وغيرهما خصوصاً وأن الدكتور إلياس خوري يرأس تكتلاً حقوقياً يضم أكثر من 50 منظمة دولية ذات ثقل عالمي وسيوظف هذا التكتل إضافةً إلى الحقوقيين العرب الذي يضم على ما يزيد من 20 جمعية واتحاداً حقوقياً في الدول العربية ضد أي محاولة لتشويه صورة البحرين في الخارج خصوصاً وأن ما يحدث في البحرين هو ذاته ما حدث في العراق".

الاستقرار يحول دون محاولات التشويه

من جانبه قال الناشط الحقوقي د.محمد الأنصاري: إن دور اتحاد الحقوقيين العرب مهم في الرد على التقارير المغلوطة وهي محاولة مكونة من عناصر معروفة في الوطن العربي لعبت دوراً بارزاً ولها جهود في تناول القضايا العربية وتبني مشاكلها الداخلية في مقابل تشابك علاقات ومصالح غربية التقت مع مصالح شخصية لأفراد داخل المجتمعات العربية أو الخليجية تحديداً، فالمنظمة صوت صريح ومخلص لعب دوراً في قضايا رئيسية كقضية العراق والاعتداء على جنوب لبنان واحتلال أراضي فلسطين كما إنه لعب دوراً في مواجهة زعزعة أمن أي دولة من الدول العربية بحجه أو أخرى.

أما بخصوص تشبيه البحرين بوضع العراق قال: "أنا لا أتصور أن الأوضاع متشابهة رغم أن هناك محاولات تشبه المحاولات العراقية في خلق الفتن خارجياً وداخلياً حول البحرين إلا أن الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تنعم به المملكة في العهد الإصلاحي لجلالة الملك حال دون هذه المحاولات ويؤكد بوضوح للمجتمع البحريني خاصة وإلى كل العالم بأن البحرين تنعم بحرية وديمقراطية كبيرة والمجال لايزال مستمراً وواسعاً لتحسين المزيد وفي هذا الخصوص تلاقت رؤى الحقوقيين البحرينيين الذين اجتمعوا مع المنظمة العربية لدعم مسيرة المشروع الإصلاحي، وتطوير العمل الحقوقي في البحرين".